

Distr.
LIMITED

E/CN.15/1998/L.7
27 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السابعة
فيينا ، ٢١ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨
البند ٦ من جدول الأعمال

التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة
عبر الوطنية

الاتحاد الروسي والأرجنتين وإيطاليا والفلبين والنمسا
والولايات المتحدة الأمريكية واليونان : مشروع قرار

توصي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار
التالي :

تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ،
بما في ذلك عن طريق البحر

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إذ يضع في اعتباره أن التنظيمات الاجرامية عادة ما تزاول الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ونقلهم
كجزء من عملياتها عبر الوطنية ، ويجري هذا عادة في ظروف غير انسانية تؤدي الى عدد كبير من الحوادث
والاصابات ،

وإذ يشدد على ضرورة مكافحة جميع الممارسات الاجرامية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمهاجرين
ونقلهم ،

وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة ٦٢/٥١ ، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ، الذي طلبت فيه الجمعية الى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، ضمن جملة أمور ، أن تنظر في ايلاء اهتمام لمسألة تهريب الأجانب ،

وإذ يستذكر أيضا قراره ١٤/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ١٠/١٩٩٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ ،

وإذ يستذكر كذلك تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي الحكومي المفتوح العضوية لما بين الدورات المعني بوضع مشروع أولي لاتفاقية دولية شاملة ممكنة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الذي عقد في وارسو من ٢ الى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ ،^(١) وكذلك نص مشروع اتفاقية من هذا القبيل قدمته حكومة بولندا ،

وإذ يرحب بالمقترحات المطروحة لوضع اتفاقية وبروتوكول بشأن موضوع الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ونقلهم ، بما في ذلك عن طريق البحر ، والتي قدمتها حكومتا إيطاليا والنمسا ،

وإذ يحيط علما بالاقترح الذي نظر فيه الخبراء بأن يتألف مشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من اتفاقية رئيسية وبروتوكولات اضافية تتناول جرائم معينة ،^(٢)

وإذ يؤكد أن النساء والأطفال معرضون على وجه الخصوص لأن يصبحوا ضحايا لجريمة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ونقلهم ،

١ - يشدد على أهمية أن تكون الاقتراحات المطروحة لوضع صكوك قانونية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ونقلهم ، بما في ذلك عن طريق البحر ، متسقة قانونيا ومضمونيا مع مشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ؛

٢ - يشدد على جدوى الجمع بين مشروع الاتفاقية ومشروع البروتوكول المتعلقين بموضوع الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ونقلهم ، بما في ذلك عن طريق البحر [E/CN.15/1998/WP.5/Add.1] ،^(٣) ومشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ؛^(٤)

(١) E/CN.15/1998/5 .

(٢) E/CN.15/1998/5 ، الفقرة ١٣ .

(٣) [المرفق ... بهذا التقرير] .

(٤) E/CN.15/1998/5 ، الفقرة ١٤ .

٣ - يدرك الحاجة الملحة الى وضع صك قانوني فعال لمكافحة جميع جوانب الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ونقلهم ، بما في ذلك عن طريق البحر ؛

٤ - يقرر أن تجري مناقشات بشأن وضع بروتوكول لمكافحة تهريب المهاجرين ، بما في ذلك عن طريق البحر ، كجزء من أعمال فريق الخبراء الدولي الحكومي المفتوح العضوية لما بين الدورات المعني بوضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ؛

٥ - يطلب الى الأمين العام أن يوفر الموارد اللوجستية الضرورية لاجراء المناقشات ووضع البروتوكول المشار اليهما في الفقرة ٤ أعلاه ودعمهما ومتابعتهما وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن التقدم المحرز بشأن هذه المسألة ، مستخدما الموارد الحالية أو موارد من خارج الميزانية .

- - - - -